الرياض

الجمعه ١٠ صفر ١٤٢٧هـ - ١٠ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٧٣

الحرية الاقتصادية في المملكة

د. أحمد عبدالقادر المهندس

صدر منذ فترة قصيرة التقرير السنوي (٢٠٠٦م) لمؤسسة هيرتيج فاونديشن، والذي يقوم باستقصاء طبيعة الحرية الاقتصادية في معظم دول العالم المدرجة في التقرير. ويتم ذلك عن طريق اعطاء درجات للمعايير الأساسية للحرية الاقتصادية. فالرقم واحد هو الأفضل ويدل على حرية اقتصادية كبيرة، أما الرقم خمسة فيدل على نقص الحرية الاقتصادية. وقد شمل مؤشر الحرية الاقتصادية (١٥٧) دولة في مختلف أنحاء العالم، كما يشتمل مؤشر الحرية الاقتصادية على (٥٠) متغيراً اقتصادياً أمكن تصنيفها إلى عشر مجموعات موزعة كالتالي:-

السياسة التجارية الدولية - الموازنة وتحديداً العجز - التدخل الحكومي في الاقتصاد - السياسة النقدية - الاستثمارات الأجنبية - النظام المصرفي والتمويل - سياسات الأجور والأسعار - حقوق الملكية - القوانين والاجراءات الرسمية - السوق السوداء.

وقد قفزت المملكة عشرة مراكز في السلم الترتيبي لأكثر اقتصاديات العالم حرية في العام ٢٠٠٦م طبقاً لمعايير مؤسسة هيرتيج فاونديشن الأمريكية، حيث احتلت المركز (٦٢) مقارنة بالمركز (٧٢) في عام ٢٠٠٥م.

واحتلت المملكة المركز الرابع على المستوى العربي بعد البحرين والكويت والأردن التي احتلت المراكز ٢٥، ٥٠، ٥٧ على التوالي، والمركز الثالث خليجياً بعد دولتي البحرين والكويت وقد حصلت المملكة على ٢,٨٤ نقطة في تقرير عام ٢٠٠٦م على المؤشر المكون من ٥ نقاط مقارنة ب٢,٩٩ في تقرير عام ٢٠٠٥م وقد حظيت السياسة التجارية للاقتصاد السعودي على ثلاث درجات (المعيار المثالي درجة واحدة، والأسوأ خمس درجات). وفي معيار العبء المالي حصلت المملكة على ١,٤ درجة، ودرجة واحدة في السياسة المالية، كما أن معدل التضخم السنوي لم يتجاوز ٠,٤ ما بين ١٩٩٥م و٢٠٠٦م، كما حصلت المملكة على درجتين بالنسبة للرواتب والأسعار.

أما بالنسبة للتدخل الحكومي فقد حصلت المملكة على ٤,٥ درجات و٤ درجات في الاستثمار الأجنبي و٣ درجات في عاملي سلامة العقود وحقوق الممتلكات والتملك.

وقد لاحظ التقرير ان اقتصاد المملكة العربية السعودية لايزال يعتمد كثيراً على الدخل النفطي الذي يشكل حوالي ٧٩ في المائة مما يجعل هذا الاقتصاد تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية.

كما لاحظ التقرير عدم وجود حد كاف للشفافية في المعاملات، حيث حلت المملكة في المرتبة ٧٠ وهي مرتبة متأخرة.

ولعل من أهم متطلبات المستقبل - بإذن الله تعالى - تفعيلاً أكبر لدور القطاع الخاص من أجل بذل المزيد من الجهود لعلاج أهم قضيتين تواجههما المملكة وهما الفقر والبطالة، وقد لمس ذلك خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - عندما قال في إعلان أضخم ميزانية شهدتها المملكة للعام الحالي: «..لا عذر لأحد مع اعتماد مبالغ كبيرة والمطلوب هو العمل..»

ان انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٥م هو بداية مهمة لتسريع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي سوف تؤدي إلى تقدم المملكة في مجال الحرية الاقتصادية مستقبلاً. وسوف يكون ذلك ايجابياً وفاعلاً إذا تأسست هيئة للمساءلة والشفافية تحت رئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - وهي خطوة أساسية ..لتقليص نسبة الفقر في المجتمع السعودي، وإتاحة المجال للمزيد من العمالة السعودية المدربة

.والله ولي التوفيق